

العملة المغربية في العصر الوسيط طريقة الضرب ومظاهر التزييف من القرن (2-6هـ/8-12م)
Maghrebian Currency In the Middle Ages Multiplication and counterfeiting features the 2th and 6th centuries-the8 and 12ad

عبد المالك بكاي

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02 (الجزائر)

bekaiabdelmalek@yahoo.fr

ملخص:	معلومات المقال
عرفت بلاد المغرب الإسلامي ظهور دول حاولت بناء اقتصاد يقوم على مجموعة من المقومات منها العملة، وقد تعرضت هذه العملة إلى التزييف والغش فيها وذلك كونها كانت السبيل الأساسي للمعاملة التجارية، ويكون التزييف فيها بخلط الذهب بالفضة والفضة بالنحاس، وأمام هذا الوضع وجدت الدولة نفسها مضطرة لمواجهة هذه الظاهرة وذلك بملاحقة المزييفين والحاق أقصى العقوبات بهم، ولم يتوقف الدور على الدولة فقط بل شمل الفقيه أيضا والذي سعى إلى محاولة البحث عن حل للنقود المزيفة خاصة إذا تم التعامل بها فأجاز مراطلة النقود السليمة بالنقود المغشوشة، وقد مارس تزييف العملة أطراف متعددة منها الثائرين على الدولة وحتى الدولة في حد ذاتها.	تاريخ الإرسال: 2021/10/04 تاريخ القبول: 2021/11/11 الكلمات المفتاحية: ✓ المغرب الإسلامي ✓ العملة ✓ سك النقود ✓ تزييف العملة
Abstract :	Article info
The Islamic Maghreb had known the emergency of many countries that tried building economy based on a set of components including currency which faced counterfeiting and fraud, because it was the main way for commercial transaction. The counterfeiting was by mixing gold with silver and silver with copper, in front of this situation, the state found itself obliged to confront this phenomenon by pursue counterfeiters and inflict maximum sanctions on them. Fakih also sought to find a solution to counterfeit money, especially if it was handled, so, he permitted moratalat native money with counterfeited ones. Counterfeiting currency was practised by multiple parties among them the rebels on the state and even the state itself.	Received: 04/10/2021 Accepted: 11/11/2021 Key words: ✓ Islamic Maghreb ✓ Currency ✓ Coinage ✓ counterfeiting - Currency

تعتبر التجارة هي العصب الرئيسي لاقتصاد الدولة في العصر الوسيط، واعتبرت العملة الأداة والوسيلة للتعامل بين البائع والمشتري، وهو ما دفع بالدول إلى محاولة سكها والمحافظة عليها كونها تعتبر المرآة العاكسة للوضع التجارية للدولة والمعبرة عن وضعها الاقتصادي، كما أنها تحاكي قوة وضعف الدولة من الناحية السياسية، ولهذا أسندت مهمة سكها إلى المحتسب والذي حمل على عاتقه مهمة الحفاظ عليها ومعاقبة كل من يحاول الغش فيها، ولكن رغم ذلك فقد حدث أن تعرضت هذه العملة إلى الكثير من التزييف وخط مصادرها سكها فخلط الذهب بالفضة والفضة بالنحاس، وأمام هذا الوضع نطرح الإشكاليات التالية: كيف كانت تتم عملية سبك المعادن التي تضرب بها العملة؟ وما هي طرق التزييف في العملة وسبل مواجهة ذلك؟ وانطلاقاً من هذه الإشكاليات سنحاول معرفة الوضعية الاقتصادية والسياسية لبلاد المغرب والتي كان لها التأثير الكبير والفعال على جودة ووزن عملة الدولة، فالاستقرار السياسي في الغالب يؤدي إلى رخاء اقتصادي يشمل جميع المقومات الاقتصادية والتي منها العملة، في حين تأثير الثورات سلباً على الاقتصاد بما فيه العملة.

1. العملة في بلاد المغرب

عرف المغرب الإسلامي أنواعاً متعددة من العملات، حيث كانت لكل دولة قامت فيه عملتها يضاف إلى ذلك عملات الثوار التأثيرين على الدولة، وقد كانت ترد باسم النقد والعملة والسكة. فقد عرف النقد على أنه خلاف النسيئة، والنقد والتتقاد هو تمييز الدراهم، وإخراج الزائف والزديء منها، ونقده إياها نقداً أعطاه لها وقبضها منه (ابن منظور، 1990، ج4، ص254)، وفي اصطلاح يطلق لفظ النقود على الذهب والفضة سواء كانا مضروبين أو غير مضروبين أي تبر أو حلي، فالفقهاء المالكية لما تحدثوا عن متعلقات الزكاة ذكروا أنها ستة، "النقدان والماشية والحرث والتجارة والمعادن والفطر" (القرافي، 1994، ج3، ص8)، ويرى الإمام مالك أنها تطلق على كل ما يستعمل وسيطاً للتبادل سواء كان ذهباً أو فضة أو نحاس أو جلود أو ورق شرط أن يلقى القبول لدى العامة ومن ذلك قوله: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة" (الإمام مالك، 1994، ج3، ص5).

أما العملة فقد عرفت في اللغة على أنها أجر العمل، وقيل رجل خبيث العملة إذا كان خبيث كسب (ابن منظور، 1990، ج11، ص475)، أما في الاصطلاح فإن لفظ عملة أطلق على النقد من الذهب والفضة، وعرفا بالدينار والدرهم (الموسوعة الفقهية الكويتية 1404-1427هـ، ج21، ص132). كما عرف ابن خلدون السكة على أنها: "الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع من حديد ينقش فيه صوراً أو كلمات مقلوبة ويضرب على الدنانير والدراهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن

معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عددا وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنا" (ابن خلدون، 1956، ص183، 184). من خلال التعريفات التي أوردتها يمكن أن نلاحظ ما يلي:

في الغالب لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، كم نلاحظ أيضا أن السكة تكون أعم من النقود والعملة.

وتكون الدينانير والدرهم على شكل دائري والكتابة فيها متوازية يكتب في أحد الوجهين أسماء الله تهللا وتحميذا والصلاة على النبي ﷺ، ويكتب في الوجه الآخر التاريخ واسم الخليفة (ابن خلدون، 1956، ص184).

وكانت الدينانير والدرهم تضرب في دور الضرب أو دور الصك، وإن جهلنا أول دار للضرب في بلاد المغرب، فيرجح أنها وجدت بمدينة القيروان، وسبب الترجيح راجع إلى كونها عاصمة مقاطعة الغرب الإسلامي أثناء التبعية إلى الخلافة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إقدام كل من أبي الخطاب بسك دينار سنة 141هـ، ثم قيام عبد الرحمن بن رستم بنفس العملية سنة 142هـ (صالح بن قربة، 1986، ص132)، فمن دوافع سك العملة توفر المادة الخام، بالإضافة إلى وجود دار للسكة ومن ثم أقدم الإباضية على سكها بالقيروان، فالملاحظ للتاريخين المذكورين (141هـ و142هـ) يدرك أن فترة الضرب هي فترة السيطرة الإباضية على مدينة القيروان بعد طرد الورفجوميين (الخوارج الصفرية) منها.

وقد عرف مدن المغرب الإسلامي فيما بعد وجود دور لضربها على غرار المهدية والقيروان وبجاية وتلمسان وفاس وغيرها (الونشريسي، 1981، ج6، ص74)، بل ووجدت حتى في بعض المدن الصغرى أو المدن غير المعروفة على غرار مدينة المحمدية في تونس فقد وجد درهم أغلبي مضروب فيها (Muhammad Abu-Lfaraj Al-ush 1982,p50.)

وقد سهل سك النقود عملية التبادل التجاري، ولم يكن اختلاف العملة عائقا أمام العمليات التجارية إذ أن النقود تكون مقبولة في الدولة الأخرى وكان يراعى في النقود الأجنبية الوزن لا العد (جودت عبد الكريم يوسف، 1983، ص126)، ولذا كانت مراطلة النقود واستبدالها جائز، وقد سئل الفقيه أبو زيد القيرواني عن مراطلة الدراهم بالدراهم ثم وجد في أحدها زيوف هل ينقض البيع فأجاب بنقض البيع على قدر الزيوف فقط (البرزلي، 2002، ج3، ص152).

ومن خلال هذه النازلة يمكن الجزم على وجود الزيوف في النقود، وقد تكون النقود الأجنبية هي المزيفة غير أن ذلك لا يؤدي إلى نقض كل البيع بل يمس ما فيه زيف فقط، وهو ما سهل عملية التبادل التجاري. والدينانير تكون ذهبية والدراهم فضية، ويتجزأ الدينار الذهبي إلى نصف الدينار وربع الدينار (الرباعي) وثمان الدينار (الثمانى) وسدس الدينار (السدس)، وكان صرف الدينار ثمانى دراهم من الفضة، ويتجزأ الدرهم الفضي إلى نصف الدرهم (القيراط) وربع الدرهم، وثمان الدرهم، ونصف ثمن الدرهم ويسمى (الخروبة)، والخروبة تصنع من النحاس (هادي روجي ادريس، 1982، ج2، ص256، 261).

ومن هنا كان ترتيب النقود على حسب معدنها على النحو التالي دينار ذهب، ودرهم وقيراط فضة، وفلس نحاس، لكن يبقى وجود الاستثناء حيث عثر على درهم أموي من الذهب يسمى " نقد السرور "، كما وجدت دراهم حمودية من البرونز بل من النحاس المموه بالفضة (دانيال أوسطاش، 2011، ص19).

2. طرق سبك النقود

تتم عملة سبك العملة بتنقية كل نوع من الشوائب التي تختلط به، وتتم هذه العملية في دار الضرب أو كما تسمى دار السكة.

1.2. طريقة سبك الذهب

بين أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم سبك الذهب المخلوط بالفضة بقوله: "وأما غسل الذهب من الفضة فعلى وجهين أحدهما بالأحجار والآخ بالأمزاج، فالذي هو بالأحجار يكون بأن يؤخذ الذهب الممزوج بالفضة فيرفق حتى يأتي صفائح رقاقا وتفرش له فرشاة من دقائق الآجر إلا الحجر الجبل ويظهر المخلوط بالملح مناصفة، ويكون ذلك في صفحة مجلد، ويوقد عليه في فرن يعرف بأتون الشجر فإن الفضة تصير في جوف ذلك التراب المتخذ وتبقى الصفائح خالصة، وقد يعمل هذا العمل بالشب والملح على هذه المرتبة، وقد يغسل الذهب من الفضة كما يغسل النحاس بأن يضاف إلى الذهب المخلوط بالفضة شيء من النحاس، ويسبك الكل ويطعم بالكبريت الأصفر فإن الذهب يخلص من الفضة ويبقى خالصا، والأول أجود" (أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، 1958، ص90).

وهناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في من يخلص الذهب من الفضة منها أن يكون حاذقا وماهرا بها وله تجربة في تخليصها (أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، 1958، ص91)، فمن خلال ما عرض نرى أن المعادن في كثير من المرات قد تكون مخلوطة ببعضها، وحتى تكون العملة وزنة وجب تنقيتها وإزالة الفضة منه، ومن يقوم بهذا العمل وجب أن يكون خبيرا وأميننا، فإن كان علي بن يوسف الحكيم قد بين سبب المهارة، فإن الأمانة تحتمها وضعية ومكانة العملة كونها تعتبر المعبر عن قوة الدولة وريقها الاقتصادي، كم أن أمانة القائم بأمر السبك تمليه عليه ضرورة المحافظة على أموال الناس، فأى تقاعس يؤدي إلى غش في العملة والذي قد يؤدي إلى ذهاب أموال الناس.

2.2. طريقة سبك الفضة

يعتبر إعداد السبائك الذهبية أسهل بكثير من سبك الفضة كونها تكون من صفائح رقيقة (صالح بن قرية، 1986، ص57)، وتكون طريقة سبكها حسب أبو الحسن علي النحو التالي: "أما الفضة فإما أن تكون قطعا مشوبة بالنحاس أو غيره مما تغش به سواء المعرضية والموبلة أو تكون نقرة مفروغة أو سبائك كالخلاخل وشبهها، فإن المشوبة منها تخلص بأن تجعل في كوجة قد صنعت من عظم وجبس مدقوقين ثلثها عظم وثلثها جص وتجعل الكوجة في صفحة فخار ومن الحزم أن يطبق الناظر على كل قطعة يقبضها السكاك بطابع التجويز فيها وحينئذ يندفع للمدادين" (أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، 1958، ص93).

2. 3. طريقة سبك النحاس

نقل لنا القلقشندي طريقة سبكه بقوله: " وطريق عملها أن يسبك النحاس الأحمر حتى يصير كالماء ثم يخرج فيضرب قضباناً ثم يقطع قطعاً صغاراً ثم ترصع وتسك بالسكة السلطانية وسكتها أن يكتب على أحد الوجهين اسم السلطان ولقبه ونسبه وعلى الآخر اسم بلد ضربه وتاريخ السنة التي ضرب فيها " (القلقشندي، 1978، ج3، ص536)، ومن هذا ف ضرب الفلوس يكون بإذابة النحاس ليتم تشكيله قضباناً ثم يتم تقطيعها ويضرب عليها بالقالب (صالح بن قرية، 1986، ص59)، وقد وجدت بعض الفلوس التي لم يذكر فيها مكان الضرب (Farrugia de candia, 1965p100).

من خلال حديثنا عن طريقة سبك الذهب والفضة والنحاس يمكن القول إن العملية دقيقة جداً وتستوجب أن يقوم بها أشخاص مختصون فيها، وما تحدث عنه من ألف في هذا المجال لدليل على وجود من امتحن هذه المهنة بغير إتقان لها، أو بهدف محاولة الغش في المسبوك بخلط الذب بالفضة أو الفضة بالنحاس، والذي سيكون له تأثير سلبي على العملة وجيدها.

3. دلائل تزيف العملة

واجهت الدولة الإسلامية مشكلة اقتصادية كبيرة تمثلت في وجود عملة مزيفة أو مغشوشة يتم التعامل بها في أسواق الدولة، وقد تكون معروفة من قبل بعض المتعاملين، وفي كثير من المرات قد تكون مجهولة كون من يعرف ذلك يشترط أن يكون خبيراً بذلك، وأمام هذا الوضع وجدت العامة والسلطة على حد سواء نفسها مضطرة للبحث عن تخرج شرعي لهذه المشكلة فطرح مجموعة من الأسئلة على الفقهاء منها سؤال وجه إلى الفقيه الوغليسي حول مراطة الدراهم الناقصة بالدراهم الوازنة فأجاب بأنه: "جائز وإن لم يعرف مقدار نقص الدرهم إلا أن تختلف الأغراض والنفاق في آحادها باختلاف الكثرة والقلة" (الونشريسي، 1981، ج6، ص45)، وقد كانت هناك دراهم قديمة وجديدة ، فقد سئل الفقيه أبو إسحاق التونسي عن مراطة الدراهم القديمة بالدراهم الجديدة، فأجاب بجواز ذلك (البرزلي، 2002، ج3، ص310)، وهو ما ذكره القلقشندي بأن هناك الدراهم القديمة والدراهم الجديدة التي هي من الفضة الخالصة أما القديمة ففضتها مخلوطة بالنحاس وكان سعر عشرة دراهم قديمة يساوي ثمانية دراهم جديدة (القلقشندي، 1978، ج5، ص114)، كما طرحت إشكالية إبدال الدراهم الجرودية بالدراهم الجديدة التي ضربت في بجاية من غير فضل فهل يجوز ذلك سواء في القليل أو الكثير (الونشريسي، 1981، ج5، ص88).

كما تكلمت كتب الحسبة عن ظاهرة الغش في السكة ومن ذلك ما نقله لنا العقباني بقوله: " وأقول إن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها ولم يقع لمادة ذلك حسم ولا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تنقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في كل شيء لطي العدد في المبيعات بالزيوف عن قيم العدل حتى في الأكرية والاستئجار فإننا لله وإنا إليه راجعون " (العقباني، 1967، ص105).

وإن كانت الأمثلة التي سيقى سابقا لا تعتبر عن حجم الظاهرة، إلا أن تكررها في أكثر من مكان ومن زمن إلى زمن جعلنا نعتبرها ظاهرة وليست حالة معزولة.

4. المسؤولية عن تزييف العملة ونماذج عنها

تتنوع المسؤولية عن تزييف العملة حيث عمل الثائرون على الدول القائمة على سك عملة جديدة قد تكون مشابهة لها لكنها تختلف عنها من حيث الوزن، وكذا قيام الدولة أو السلطة بالتزييف وذلك راجع إلى مجموعة من الظروف سنتناولها في وقتها. ونذكر في الشق الأول قيام الثائرين بتزييف العملة:

حيث أقدم الثائر منصور بن نصر الطنبدي الذي ثار على الدولة الأغلبية على سك عملة خاصة به، خاصة إذا عرفنا أن سك العملة لم يكن الهدف منه اقتصادي فقط بل حتى الجانب السياسي حيث يقول ابن خلدون في ذلك: "يعتبر ضرب السكة شارة من شارات الملك والسلطان" (ابن خلدون، 1956، ص215)، فهذا الثائر أراد أن يفرض نفسه على الساحة السياسية خاصة إذا عرفنا أن عهد الأمير الأغلبى زيادة الله عرف بكثرة الثورات والفتن، وكانت بداية ثورته سنة 205هـ/827م وسيطر على مناطق عديدة اعتبرت من المناطق المزودة للدولة بالمادة الرئيسية في سك العملة (المادة الخام) وهو ما كان سببا في سكه للعملة وكان ذلك 220هـ/843م وكان وزنها 2.7 غ (صالح بن قرية، 1986، ص245).

ومن نقود الثوار نقود أبو يزيد مخلص بن كداد المعروف بصاحب الحمار، والذي ضرب نقودا جديدة تحمل في طياتها شعارات سياسية تدل على توجهاته المذهبية الخارجية كعبارة العزة لله، وعبارة لا حكم إلا لله وتاريخ سكها يرجع إلى سنة 333هـ/944م في مدينة القيروان (Farrugia de candia, 1965, p105)، غير أن هناك من ينفي أن يكون سكها في القيروان وإنما كان مكان السك في الأندلس وأما ذكر القيروان على الدرهم فهو يدخل تحت الحرب النفسية وللتضليل (محمد الشابي، 1965، ص600)، لكن ما يؤكد سكها في القيروان كونها سقطت في يد صاحب الحمار في سنة سكها، يضاف إلى ذلك أن نقود أبو يزيد كانت ذات عيار ممتاز وذلك على أساس أنه لما دخل القيروان وجد بها ذهب كثير كانت الدولة الفاطمية تستعمله في سك عملتها، كما أنه عمل على صهر العملة التي وجدها في دار السكة بالقيروان (Farrugia de candia, 1965, p105)، وهنا نقول أن دنانير أبو يزيد وازنة غير أنها كانت سببا في اختلال العملة وذلك راجع إلى أن الوزن كان معلوما وكل زيادة في المقدار تؤدي إلى اختلال وزن السكة ومن ثم التأثير السلبي عليها، وذلك لأنه يمكن أن تكون هذه العملة مرجع في ما بعد وتصبح كل العملات بعدها ناقصة .

ومن بين الفتن الداخلية التي كان لها تأثير مباشر على العملة في بلاد المغرب التواجد الهلالي، حيث حدث انقسام في إفريقية وسمي هذا العصر بعصر أمراء الطوائف (تشبيها له بالأندلس) إذ استبد بنو جامع من بني هلال بقابس وبنو الرند من مغراوة بقفصة، وبنو مليل من برغواطة بصفاقس، وبنو خرسان بتونس وبنو الورد من لخم ببزرت (حسن حسني عبد الوهاب، 1972، ج1، ص449)، وكانت النقود تضرب باسم ملوكهم وكان ذهبهم دون الذهب المصري في الجودة فهو ينقص عنه في السعر (القلقشندي، 1978، ج5، ص124)،

بل أصبح صاحب السكة يضربها لنفسه ويبيعها للناس وهم لا يعلمون ما فيها من فضة (البرزلي، 2003، ج6، ص161)، ومن العملات الرائجة الدنانير الرشيدية نسبة إلى رشيد بن كامل من بني جامع صاحب صفاقس (حسن حسني عبد الوهاب، 1972، ج1، ص450)، وهناك الدنانير التميمية والدنانير الصفاقسية المسماة بالبرحية، ودنانير إفريقية تسمى الثلثية ولواتية وسوسية وهناك دنانير مرابطية وطرابلسية (الونشريسي، 1981، ج8، ص207).

أما الشق الثاني في تزييف العملة فهو الدولة فالدولة في حد ذاتها تقوم بتزييف العملة ويكون ذلك في دور الضرب الرسمية، ومن ذلك ما أقدمت عليه الدولة الحمودية في الأندلس بسك دراهم من النحاس المموه بالفضة، ووجدت دراهم أموية من الذهب رغم أنه من المعروف أن الدراهم تكون من الفضة ونسبي هذا النوع من التدليس بالتدليس الرسمي كونه كان يتم في دور السك الرسمية التابعة للدولة (دانيال أوسطاش، 2011، ص19).

وقد قام السلطان الموحيدي أبو يوسف يعقوب بعمل مشابه ليس من حيث استبدال الفضة بالذهب لكنه قام بتعديل النقد ومضاعفة وزن الدينار وربما يكون ذلك راجع إلى كون " أيامه أيام دعة وأمن ورخاء ورفاهية وبنية حسنة، صنع الله عز وجل في أيامه الأمن بالمشرق والمغرب والأندلس... فكانت أيامه زينة للدهر وشرفا لأهل الإسلام " (ابن أبي زرع، 1972، ص216) هذا الوضع كان دافعا لما قام به، حيث يذكر ذلك عبد الواحد المراكشي: "لم تزل همة المنصور تتبع جزئيات المملكة بالتفخيم ويجعل النظر فيما بقي منها للتكميل والتتيميم، فرأى أن الدينار القديم يصغر عن مرأى ما ظهر بالمملكة من المنازع العالية وأن جرمه يقل عما عارضه من المناظر الفخمة الجارية فعظم جرمه ورفع قدره بالتضعيف وسومه، فجاء من النتائج الملوكية والاختراعات السرية جامعا بين الفخامة والنماء والطيب وشرف الانتماء" (عبد الواحد المراكشي، 1963، ص232).

فالدولة هنا تقوم بما يمكن أن نصلح عليه بعملية إصلاح اقتصادي راجع إلى ظروف اقتصادية معينة منها الرخاء الاقتصادي والذي يدفع الدولة إلى إجراء تعديلات على العملة لكن السؤال الذي يطرح هنا ما مصير النقود القديمة وكيفية مرآطتها بالنقود الجديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونحن نعرف أن الرخاء الاقتصادي يكون وقتيا وليس دائما فكيف ستكون النقود المضروبة بعد التحول الاقتصادي.

وهناك شكل آخر من أشكال التزييف للعملة تقوم به الدولة ونقصد هنا قيام أحد أفراد الأسرة الحاكمة بالاستقلال عن الحاكم الفعلي واعتبار نفسه الخليفة أو الأمير، وبذلك يقوم بضرب نقود جديدة لتأكيد ذلك، وهذا ما قام به السلطان الزياني أبو تاشفين عبد الرحمن الثاني الذي ثار على أبيه أبو حمو موسى الثاني وتمكن من القضاء عليه، كما تمكن من القضاء على ثورة أخيه أبو زيان محمد (ابن خلدون، 2007، ج7، ص143) وأهم ما نقش على هذه النقود عبارة "لا قوة إلا بالله" (عاطف منصور رمضان، 2003، ص217)، وهو نفس العمل

الذي قام به السلطان المريني أبو عنان فارس بعد أن ثار على أبيه السلطان أبي الحسن المريني، حيث سك نقودا جديدة لتكون مظهرا من مظاهر حكمه ومن ثم إضفاء الصبغة الشرعية على حكمه الرسمي وكان ضربها في الفترة الممتدة من 749-752 هـ / 1348-1351م (صالح بن قرية، 1995، ص807)، وقد وضع عبارة سياسية على نقوده بغرض جمع أكبر عدد من المؤيدين وهي "أيده الله" (عاطف منصور رمضان، 2003، ص81).

وهناك نوع ثالث من التزييف وهو سك نقود تسمى نقود الصلة لم يكن الهدف منها التعامل الاقتصادي وإنما كانت تسك لتهدى ولتنتشر على الناس وليصلوا بها أرحامهم، وكان وزنها مغايرا للوزن الشرعي للدينار والدرهم، كما أن شعارات الكتابة تختلف عن شعارات النقود الرسمية (عبد العزيز حميد صالح، 1987، ص378)، يجب التوضيح هنا أن الهدف في البداية من سك هذه النقود هو التهادي لكن يمكن أن تتحول هذه النقود إلى التعامل بها خاصة في وقت الأزمات السياسية كالحروب والفتن والثورات، وفي وقت الأزمات الاقتصادية كنفاد المادة الأساسية في تصنيع العملة، ويمكن أن يتم التعامل بها مع الأجنبي الذي يجهل سبب السك والهدف منه.

5. أسباب تزييف العملة

هناك أسباب لتزييف العملة نذكر منها:

الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة جراء الحروب أو المجاعات أو التمزق السياسي والذي يؤدي إلى نقص المادة الأساسية في صناعة العملة، وإذا أدركنا أن الذهب هو العيار الأول الذي أقرته الشريعة الإسلامية في التعامل ثم تأتي بعده الفضة ثم النحاس، فقلة الأول دفعت إلى مزجه بالفضة، وقلة الفضة دفعت إلى مزجها بالنحاس (أبو الحسن علي بن يوسف، 1958، ص95).

ومن الأسباب التي أدت إلى تزييف العملة أيضا البحث عن الشرعية سواء من خلال الثورات التي قامت على السلطة الحاكمة على غرار ما فعله منصور بن نصر الطنبدي (صالح بن قرية، 1986، ص245)، وما فعله صاحب الحمار بعد ثورته على الفاطميين (عاطف منصور رمضان، 2003، ص163)، أو ما أقدم عليه ملوك الطوائف الذين سيطروا على المغرب الأدنى بعد الدخول الهلالي إلى بلاد المغرب فكل أمانة تأسست هناك كانت تعتبر سك العملة يضيف عليها شرعية سياسية (حسن حسني عبد الوهاب، 1972، ج1، ص449)، وما دمنا نتكلم عن الشرعية فحتى الصراع على الحكم داخل البيت الحاكم دفع إلى سك العملة ليعتبر نفسه الحاكم الشرعي وهو ما حدث مع أبو عنان فارس ضد أبيه أبي الحسن المريني (عاطف منصور رمضان، 2003، ص217)، وبين أبو حمو موسى الثاني الزياني وابنه أبو تاشفين (ابن خلدون، 2007، ج7، ص143).

وقد كان ابن خلدون سبق واعتبر أن سك العملة يعتبر من رموز الملك والسلطان فقال: "يعتبر ضرب السكة شارة من شارات الملك والسلطان" (ابن خلدون، 1956، ص215).

6. طرق مواجهة التزييف

أما وجود تزييف للعملة فقد تضاعفت الجهود لمحاربة هذه الظاهرة، وذلك لما تخلفه من نتائج كارثية على الوضع الاقتصادي والذي سيؤثر لا محالة على الوضع الاجتماعي واختلاله من خلال ظهور طبقة ثرية جديدة بنت ثروتها على تزييف العملة، وكذا الوضع السياسي والأمثلة التي ضربناها سابقا تدل على ذلك، ومن الطرق التي استعملت في مواجهة التزييف نذكر:

وردت نازلة على الفقيه أبو إسحاق التونسي حول مراطلة الدراهم القديمة بالدراهم الجديدة، فأجاب بجواز ذلك، وكان وزن القديمة والجديدة واحدا إلا أن القديمة مغشوشة بالنحاس في حين الجديدة خالصة الفضة (البرزلي، 2003، ج3، ص310)، نلاحظ هنا أن الفقيه أفتى بجواز المراطلة بين الدراهم السليمة والدراهم المغشوشة، وربما يكون السبب في ذلك المحافظة على أموال المسلمين، لأن العملة المزيفة إذا طرحت في السوق فلا يمكن لشخص بسيط أن يميزها عن العملة السليمة ويجب أن يكون حاذقا ليميزها، ومن ثم محافظة على أموال المسلمين أجاز الفقيه الاستبدال.

وأمام وجود حتمية المحافظة على أموال الناس، وكذا اختلاط العملة المزيفة بالعملة السليمة وجدت محاولة إيجاد توازن بين المغشوش والسليم ومن ذلك مثلا أن تقدر، فكانت مثلا في المثال السابق أن قدر عشرة دراهم قديمة يساوي ثمانية دراهم جديدة (القلقشندي، 1978، ج5، ص124).

أما التجار الأجانب فقد سعوا إلى بيع سلعهم بالدنانير المتداولة في البلد ثم يقدمون بعد ذلك على شراء العملة المتداولة دوليا وخاصة الدنانير المرابطية (أمين توفيق الطيبي، 1987، ص65)، ويكمن أن نستشف من هذا أن التجار الأجانب كان همهم بيع سلعهم ولم يكن يشغل بالهم جودة العملة، لأنهم لجئوا إلى استبدال الدنانير بدنانير معروفة الجودة وخالية من الزيوف هذا من جهة، ويمكن أن نلاحظ أيضا من جهة أخرى أن التجار الأجانب سعوا إلى المحافظة على نقاء العملة في أوطانهم وهو ما دفعهم إلى استبدالها بنقود جيدة.

وحاول الفقهاء التدخل من أجل المحافظة على سلامة السكة وذلك من خلال محاولة تبيان عقوبة مزور العملة وهو ما أورده الونشريسي: "ومن هذا المعنى ضارب الدراهم والدنانير المدلسة كان الشيخ الإمام ابن عرفة يشدد أقوى التشديد فيمن يتهم بضربها، وأفتى فيمن يتهم بذلك أن يخلد في السجن حتى يموت" (الونشريسي، 1981، ج2، ص414).

ما يلاحظ على هذه الفتوى التي صدرت عن فقيه تونسي أنها قد تكون فتوى عامة لكل بلاد المغرب والسبب الذي دفعنا إلى القول بذلك كون الكثير من الأسئلة تكون غير محددة بالمكان ولا بالزمان وهناك من النوازل من وقعت في المغرب الأقصى وسئل عنها فقهاء المغرب الأوسط والمغرب الأدنى والعكس، ومن جهة

أخرى فالملاحظ على الفتوى أنها جاءت صارمة وفرضت عقوبة السجن مدى الحياة على المزور والسبب يرجع إلى كون ذلك يجمع أكثر من جريمة تحت هذا الغطاء ومن ذلك الغش والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل، وكذا الضرر الاقتصادي الذي يلحق الدولة.

خاتمة

من خلال عرضنا للعملة المغربية وظاهرة الزيوف فيها في العصر الوسيط تمكنا من الوصول إلى العديد من النتائج نذكر منها:

العملة المغربية كانت تسك من الذهب والفضة والنحاس، فكان الدينار ذهبيا والدرهم فضيا والفلوس نحاسية، واعتبرت حسب الترتيب هنا أجزاء لبعضها. وأن سك العملة يكون في دور خاصة بها تسمى دور الضرب، وقد كانت منتشرة في كل بلاد المغرب وخاصة في المدن العواصم.

سبك الذهب والفضة والنحاس من الأعمال التي تأثر تأثير مباشر على العملة ونوعيتها، هذا أوجب على الدولة أن تختار لهذا المنصب من يتقن هذا العمل ويقوم به بأمانة.

العملة المغربية لم تكن عملة يصعب تزيفها والدليل على ذلك كثرة النقود المزيفة. وتعدد المسؤولية عن التزييف بين مسؤولية الثائرين على الدولة وبين الدولة في حد ذاتها.

تدخل الفقيه لمحاربة ظاهرة التزييف وذلك بمحاولة المحافظة على أموال الناس من جهة وب تبيان عقوبة المزيف واشترط فيها أن تكون بليغة ومؤثرة، وذلك ليكون عبرة لغيره ولا يتكرر الفعل.

رغم وجود زيوف في العملة المغربية فقد ضل التعامل بها قائما، وسبب في ذلك أن التعامل بها قائمة وموجود والهدف هو البحث عن قيمتها مقارنة بالجيدة وليس محاربتها أو رفعها من السوق.

التجار الأجانب الذين يتعاملون مع المسلمين لم يشغل بالهم وضعية العملة الإسلامية، بل هدفهم تصريف سلعهم ثم استبدال العملة المشكوك فيها بعملة تكون ذات سمعة عالمية على غرار الدنانير المرابطية.

نموذج عن دينار مغل بن كداد صاحب الحمار موجد بهيئة دبي للثقافة والفنون



قائمة المصادر

- الإمام مالك، (1994)، المدونة الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خلدون عبد الرحمن، (1956)، المقدمة، القاهرة، المطبعة البهية المصرية.
- ابن خلدون عبد الرحمن، (2007)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط1، القاهرة، مطبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- محمد ابن منظور، (1990)، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- البرزلي أبو القاسم، (2003)، فتاوى البرزلي المعروف بجامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

العملة المغربية في العصر الوسيط طريقة الضرب ومظاهر التزييف من القرن (2-8/12م)

- الونشريسي أبو العباس أحمد، (1981)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الحكيم أبو الحسن علي بن يوسف، (1958)، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تح حسين مؤنس، المجلد السادس، العدد 1-2، مدريد، نشر في مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية.
- القرافي، (1994)، الذخيرة، ط1، بيروت دار الغرب الإسلامي
- القلقشندي أحمد بن علي، (1978)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 4 تح يوسف علي طويل، ط1، دمشق، دار الفكر.

- العقباني أبو عبد الله محمد (1967)، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغير المناكر، تح علي الشنوفي، Extrait du Bulletin d'Etudes Orientales de l'institut FRANÇAIS DE DAMAS TOME. XI
- الفاسي ابن أبي زرع، (1972)، الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة.
- المراكشي عبد الواحد، (1963)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح سعيد العريان، القاهرة.

قائمة المراجع

- جودت عبد الكريم يوسف، (1983)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (10-9م)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- هادي روجي إدريس، (1982)، الدولة الصنهاجية (تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12)، تر حمادي الساحلي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- دنيال أوسطاش، (2011)، تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغرب من البدايات الأولى وإلى الآن، تر محمد معتصم، ط1، الرباط، نشر عمر أنفا، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية.
- صالح بن قرية، (1986)، المسكوكات المغربية من الفتح إلى سقوط دولة بني حماد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- عاطف منصور رمضان، (2003)، الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية في المغرب والأندلس، ط1، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
- عبد الوهاب حسن حسني، (1972)، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، تونس، مكتبة المنار.

الأطروحات

- بن قرية صالح (1994-1995): المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة (14-13-12 ميلادي)، أطروحة دكتوراه معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر.

المقالات

- عبد العزيز حميد صالح، (1978)، "النقود وثائق تاريخية مهمة"، مجلة المنهل، المجلد، 48 العدد 454، السنة 53، جدة 371-382.

المدخلات

- الشابي محمد، (1965)، دولة صاحب الحمار ونقوده، أبحاث المؤتمر الرابع للآثار في البلاد العربية، القاهرة.
- الطيبي أمين توفيق، (1987)، جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي من خلال رسائل الجنيزة، مقال منشور في كتاب أعمال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، المنعقد في وهران من 26 إلى 28 نوفمبر 1983، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الموسوعات

- الموسوعة الفقهية الكويتية، 1404-1427هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

المراجع الأجنبية

- Muhammad Abu-Lfaraj Al-ush, (1982): **Monnaies Aglabides**, etudieesn relation avec lhistoire des Aglabides-Damas.
- Farrugia de Candia, **Monnaies Aglabides du Musee du Bardo**, dans (C.T.N13-1965).